

## عملية شبه آلية تحديد فائض الأسلحة العسكرية وتدميرها

يشهد العالم أكبر عملية تدمير ممنهجة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ تدار حالياً العشرات من مشاريع التدمير أو تعزيز الأمن المدعومة دولياً، وهي تختلف عن بعضها البعض متراوحة بين تدمير العشرات إلى أكثر مليون قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة، من بناء أسيجة أفضل إلى تدمير مئات الآلاف الأطنان من الذخائر، وقد يشمل ذلك تدمير بندق من الحرب العالمية الأولى أو صواريخ مضادة للطائرات حديثة الصنع.

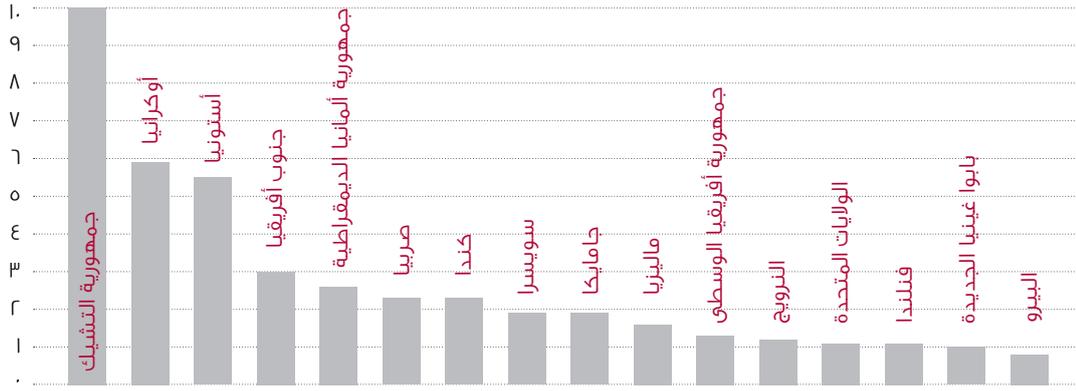
وعلى الرغم من أن تدمير الفائض تأسس في مرجع بناء الأمن الدولي، إلا أنه ما برح تجريبياً في الكثير من جوانبه. متى يمكن أن تنجح مشاريع تدمير الأسلحة الصغيرة والذخائر؟ ما هي العوائق التي يجب التغلب عليها؟ ومن النتائج الرئيسية لهذا الفصل:

- مسائل التعريفات مسائل لا غنى عنها في تدمير الفائض العسكري للأسلحة الصغيرة والذخائر، إذ قبل ما يجري تدمير الأسلحة الفائضة ينبغي أن يجري تقرير بأنها فائض.
- تُدمر نحو ٤٣٠ ألف قطعة من الأسلحة الصغيرة العسكرية سنوياً، ربما أقل بقليل مما ينتج جديداً.
- ما لا يقل عن ٧٦ مليوناً من ٢٠٠ مليون قطعة من الأسلحة النارية العسكرية فائضة.
- يختزن العالم ١٠٠ - ١٤٠ مليون طن من الذخائر العسكرية، منها ٢٠ - ٣٠ مليون طن ذخائر أسلحة صغيرة عسكرية. وثلثا الكمية الأخيرة من الفائض العسكري.
- على الرغم من إن برنامج عمل الأمم المتحدة وصكوكا دولية أخرى مبالاة للقضاء على فائض الأسلحة العسكرية بواسطة التدمير، إلا أن تصدير هذه الأسلحة هو المفضل في غالب الأحيان.
- من أكثر عمليات تدمير الفائض، التي حققت تقدماً منهجياً، هي تلك الخاصة بانظمة الدفاع الجوي المحمولة إذ أمنت الولايات المتحدة تعاوناً واسع النطاق.
- ثمة آليتان تعملان على زيادة الاستعداد لتدمير الفائض هما العضوية في المنظمات الإقليمية وإصلاح القطاع الأمني.
- يمكن أن يقوم المانحون بتيسير تدمير الفائض، خارج إطار تقديم المساعدة المالية والتقنية، بواسطة اتخاذ خطوات لتعزيز الشرعية الدولية للعمل.

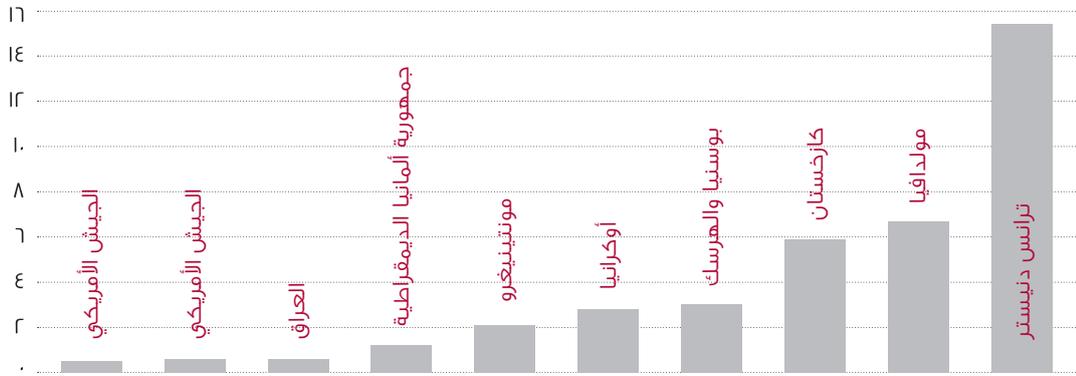
أجزاء من جدول ٣.٨ برامج مختارة لتدمير الفائض العسكري من الأسلحة الصغيرة، ١٩٩١ - ٢٠٠٧

البلد	الكمية المدمرة	منحة	سنوات
ألمانيا	٢,٧٦,٤٤٢	داخلية	١٩٩٠-٢٠٠٦
روسيا الاتحادية	١,١٠,٠٠٠	داخلية	١٩٩٤-٢٠٠٢
الولايات المتحدة	٨٣,٠٠٠	داخلية	١٩٩٣-١٩٩٦
أوكرانيا	٧٠,٠٠٠	داخلية	التسعينات
المملكة المتحدة	٥٤٣,٠٠٠	داخلية	١٩٩٢-١٩٩٥
جنوب أفريقيا	٢٦٢,٦٦٧	داخلية	١٩٩٨-٢٠٠١
بوسنة والهرسك	٢٥٠,٠٠٠	داخلية	٢٠٠٢-٢٠٠٧
ألبانيا	٢٢٢,٩١٨	داخلية	١٩٩٧-٢٠٠٥
كمبوديا	١٩٨,١٤٨	داخلية	١٩٩٩-٢٠٠٦
رومانيا	١٩٥,٥١٠	داخلية	٢٠٠٢-٢٠٠٣
هولندا	١٤٣,٦٣٢	داخلية	١٩٩٤-٩٦

شكل رقم ٣,١ سلاح صغير لكل شخص، قوات مسلحة مختارة



شكل رقم ٣,٢ طن ذخيرة لكل شخص، قوات مسلحة مختارة



لقد اكتسبت عملية تدمير فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر العسكرية زخماً ذاتياً، لكن القوة الدافعة له ليست قوية جداً، فثمة ٧٦ مليون على الأقل من فائض الأسلحة النارية في الترسانات العسكرية عالمياً، وربما أكثر بكثير، لكن برامج التدمير، حتى بعد سنوات عديدة من الجهود، لم يطل تأثيرها إلا نسبة صغيرة. إن تدمير الفائض هو أمر معترف به كل الاعتراف في جدول الأعمال الدولية لكنه بمنأى عن أن يكون أوتوماتيكياً أو شاملاً، فالتدمير منظم لكنه ليس ممنهجاً، ثابت لكنه لا ينمو، شرعي بشكل كبير لكنه غير ملزم.

وبخلاف عمليات نزاع السلاح، فإن عملية تدمير الفائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر لا تسترشد بالتزامات تعاهدية ملزمة، إذ تركز على مبادئ نصت عليها عدة اتفاقات دولية، وإنما تعتمد على قرارات انفرادية للحكومات أو قواتها المسلحة، إذ شذما يقوم المانحون، الذي يعملون في الغالب بالتوافق مع منظمات متعددة الأطراف، على تشجيعها ودعمها. فقد خصصت أربع مجموعات رئيسية مكاتب لتيسير عملية تدمير الأسلحة الصغيرة والذخائر وهي: الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

وعلى الرغم من صعوبة معرفة الأرقام الدقيقة إلا أن ما يدمر من الأسلحة الصغيرة، كما يبدو، يقابله إنتاج عسكري جديد، وتحصيلاً لهذا فمن المرجح ألا تتناقص مخزونات الفائض بل لعلها تتوسع. كما أنها لا تدار على الدوام بعناية كبيرة؛ إذ تعمل كثير من الدول التي لديها فائض، كما يبدو، إلى تصدير المعدات التي لا ترغب فيها بالقدر الذي تريد فيه تدميرها، وهذا يعود في جزء منه إلى غموض الفاعلين الخارجيين، وأبرزهم الولايات المتحدة التي تشجع في آن واحد الحكومات المتعاونة المضيفة على تدمير الفائض وتصديره.

كما أن انعدام التمويل لعملية التدمير مشكلة رئيسية، فمقارنة مع المجالات الأخرى من عملية نزع السلاح الدولية فإن الصرف على تدمير الأسلحة الصغيرة والذخائر محدود. كما أن التعريفات المبهمة وتدني المعايير تشكل مشاكل حقيقية، إذ تتباين معايير البلدان تبايناً جذرياً فيما يتصل بما تحتاجه من كميات الأسلحة الصغيرة والذخائر (انظر جدول رقم ٣,٨ وشكلي رقم ٣,١ و ٣,٢).

إن السياقين السياسيين، الداخلي والدولي، يوثران تأثيراً كبيراً في تحديد الفائض وتدميره، ويمكن أن يلعب الإصلاح العسكري دوراً فعالاً، بل حتى عمليات غير مترابطة، ظاهرياً مثل توسع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، لها تأثيرها على عملية تدمير الفائض بشكل جوهري. إن التعاون الدولي حفاض لا يقدر بثمن لتدمير الفائض، إذ يتيح المجال للمانحين بالعمل باقتدار أكبر، ويعزز الشرعية ويصون المشاريع من الانتقاد السياسي.